الخطاب الفائز بالمركز الثاني لعام 2016

«إني أفضل المشي في الشارع وأنا أفكر في الله.. على الجلوس في المسجد وأنا أفكر في حذائي»

أيها الصرح الموقر من السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أيها العاملون في مسالك هذه الدولة من جسد وعقل وقلب، تنطقون بها ولها،

لماذا بات الرأي السياسي يرتبط بالشخصية الدينية؟

الجمعيات السياسية باتت تعج بالرموز الدينية التي صُيرت أفكارها كمنطوق من ناطقه بمثابة رأي إلزامي ومقدس بطابع ديني!

بوجع وطني سليل، باتت الحرية السياسية مسلوبة تحت استغلال ضعفنا تجاه إيماننا الديني تحت الشعور بالإلزام الديني بمنطوق الشخصية الدينية التي تعتلي المنبر الديني والسياسي معًا. أصبح النمط المتبع في الجمعيات السياسية التي كانت بمثابة راية للحريات الحقوقية والقانونية مجرد ممارسات عقيمة تلقينية تحت شخصنة الدين سياسيًا.

هل بات الدين وسيلة سياسية لبث الأفكار والنزعات الطائفية؟!

لماذا باتت ملاءة الدين واسعة جدًا وصوفها أخشن من كلمة تطرف؟

لنقف عند خشبة المسرح معًا قبل أن يُسدل الستار، نرى البعض ممن يعتلون المنبر الديني يمارسون السياسة في قلب مؤسسات المجتمع المدني، يؤطرون كل أفكارهم السياسية باسم الدين، يكتبون الطائفية باسم الدين ويشيدون صرحًا من الفئوية باسم الدين، تطرف، ثم تصدع ثم تحشيد طائفي، وينسدل الستار! هل سنقف طويلًا ونحن نستمع لأقدامنا تتحرك على مسرح خشبي من دون أن نعي ما تقوم به؟!

أعمدة هذا الوطن الرفيع،

بعض رجال الساسة يمثلون في الوجه الآخر من العملة الدين في نظر الناس. سواء رجل الدين ينمتي إلى جهة اليمين أو جهة اليسار فإنه من خلال استغلال الدين لأغراض طائفية سياسية

يكون قد وصل إلى قمة التطرف في جهته حتى بات المنتصف الحيادي بعيدًا عن ناظريه. يُقال «إن أكثر الناس تعصبًا للطائفية هم أبعدهم عن التدين».

الدين في الإسلام لا ولن يكون مهنة، وتيار اتخاذ الدين شكلًا لامتهان السياسة مهانة لجوهر الدين لا نقبلها، وما هو سوى «دين ضد الدين».

يجب علينا أن نعي أن الشخصية الدينية تختلف عن الدين، حيث إن تقديسنا يجب أن ينصب على الدين ذاته وليس على الشخصية الدينية.

الدين ليس بمهنة، وتحصيل علوم الدين لا يختص بفئة.

ورد في القرآن الكريم أن من أسباب كفر أهل الكتاب مبالغتهم في تعظيم علمائهم: «اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ»

عقول هذا الوطن البنّاء،

فلسفة الدين هي فلسفة تجميع لا تفريق، والتوجهات التي ترمي إلى التفريق الطائفي وتوزيع جبهات الدولة وانقسامها لن تكون أبدًا في جهة الدين أو السياسة الصحية على حد سواء. حيث إن الغاية هي التي توضح شرعية الوسيلة.

لنا ولكم من الاستقراء التاريخي خطوة إنشاء الجمعيات السياسية لتمارس دورها في تيار الصرح السياسي الجديد الذي شيده المشروع الإصلاحي، لتكون المملكة أول حاضن من بين أشقاء دول مجلس التعاون، ونكون —بكل ما يحمله الكلام من معنى– مناخًا يحتوي على شُعب سياسية فارقة بشكل جذري.

شهدنا وإياكم موجة فكرية سياسية، إعلامية ومؤسساتية تقدمت بالمملكة خطوات واثقة أمام أيديولوجية الفكر السياسي الشامل.

نحن الآن في عامنا هذا، في هذا الغد الجديد، نشهد انبثاق موجة جديدة من الوعي السياسي في قطاع الجمعيات السياسية.

وفقًا للقانون رقم (13) لسنة 2016 بتعديل قانون (26) لسنة 2005 بشأن الجمعيات السياسية

المادة السادسة لتكون: «...طريقة وإجراءت تكوين أجهزة الجمعية واختيار قياداتها ألا يكونوا ممن يعتلي المنبر الديني».

وفي المادة الخامسة منه : «...لايجمع العضو بين الانتماء للجمعية واعتلاء المنبر الديني».

أيها الجمع الوطني،

قانون الفصل بين العمل الديني والسياسي لا يمكن أن يُترجم على أساس تبني المملكة لرؤية علمانية، حيث إن الدستور ينص في المادة الثانية منه على أن: «دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع».

ووفقًا للتسلسل القانوني لا يمكن لمرسوم له قوة القانون العادي أن يخالف الدستور.

إذن هل يخالف هذا القانون روح الدين وتوجه الدستور؟

المتمعن منا يجد أن القانون يسير في اتجاه مسلك الدين أكثر من غيره من النصوص، حيث إن النص جاء لحماية الدين ذاته من استغلال الشخصيات الدينية لمكانتهم في الوجدان العام لتحقيق أغراض سياسية تحزبية بحتة.

ديننا الإسلامي لم يجعل «ما لقيصر لقيصر ومالله لله» ديننا ينصب في صلب نخاع الدولة والمجتمع. موقف هذا القانون -أيها الجمع الغفير- ليس فصلًا بين الدين والدولة إنما هو موقف تميز كما هو موقف الشريعة الغراء التي جعلت الشورى فلسفة للنظام السياسي من دون أن تضع نظامًا سياسيًا محددًا بل وضعت القوانين الكلية ثم أطلقت العقل والتجربة للعنان وفقًا للمصلحة السياسية الكلية. فنحن حينما نواجه قلة من (علماء الدين) فإننا لا نواجههم بالعلمانية التي تعزل الدين عن الدولة وإنما نواجههم بجوهر الإسلام.

بني وطني.. رجال الدين.. أعلام السياسة،

هذا الفصل جاء متسقًا مع أيديولوجية الدولة في بناء شخصية الفرد السياسية. إن من حق الأفراد أن يتبنوا التوجه السياسي الصحيح سواء من خلال الإعلام المعتمد أو المؤسسات التعليمية والمناخ السياسي الصحي. فوفقًا لنظريات السلوك السياسي تتلخص المؤثرات التي تكون على المدى الطويل في مؤثرات ثلاث: الأسرة، والمدرسين ورموز السلطة التعليمية، والأقران.

ومن هذا المنطلق يقع على عاتق كل منا مسؤولية ذاتية واجتماعية بأن ننشر الوعي بين أفراد هذا المجتمع.

الجمعيات السياسية هي البيئة الخصبة التي تحتوي حرية الفكر ونهضة الدول، منها تُخلق الأيديولوجيات الصاخبة بالنهضة، منها تتغذى العقول لتنصب كلها بنفيها وأقبالها في مصلحة التيار الخلاق للمصالح السياسية القانونية، على هذا العمق،على وتيرة هذه الفلسفة سنحفظ الله وسنحفظ الوطن في ذاتنا الكلية بوصفنا شعبًا واحدًا.

اليوم، سنكون على درجة من النضج والوعي التي يحملها هذا القانون.

سنقف أمام مرآة السياسة ولن نرى سوى انعكاس عقولنا وقناعاتنا مهما بلغت اختلافاتنا، فكل شيء يحتوي في تكوينه على النقيض، لا يمكن لشيء أن يوجد إلا بوجود نقيضه معه، وبواسطة التفاعل بين التناقضات يكون التطور والعلياء. فمهما بلغ التناقض والاختلاف نبقى على التكوين ذاته والخام الواحد، لا يمكن لأحدنا أن يوجد من دون الآخر.

غدًا، يقف أطفالنا متشبثين بأيدينا على هذا الرصيف لنطلقهم نحو طريق المجتمع، وكلنا يقين بأنهم سيجدون بين الوجوه التي سيقرأونها وتقرأهم شتى الاختلافات التي ستسهم في تنامي هذا الوطن وسينتمون على مرمى من عقولهم وقناعاتهم.